



## المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق

٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

مذكرة إلى القائد العام للقيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان  
قائد فرقة الخليج الإقليمية، سلاح المهندسين في الجيش الأميركي  
مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق  
مدير مكتب المشاريع والعقود  
قائد وكالة إدارة العقود الدفاعية في العراق

الموضوع: الرقابة على المعدات التي اشتراها المقاولون الأمنيون  
(التقرير رقم SIGIR 05-013)

نقدم تقرير التدقيق هذا لمعلوماتكم واستخدامكم. أجرينا هذا التدقيق وفقاً لواجباتنا القانونية المنصوص عنها في القانون العام 106-108، كما تمّ تعديله، والذي يفرض إجراء تدقيق مستقل وموضوعي يتعلق بالبرامج والعمليات الممولة من الأموال المخصصة أو المتوفرة عن طريق صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF). تفرض واجباتنا القانونية أن نؤمن القيادة، والتنسيق والتوصيات بشأن السياسات المصممة لتعزيز الاقتصاد، والفعالية، والكفاءة في إدارة برامج وعمليات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، ومنع والكشف عن الهدر والاحتيال، وإساءة الاستخدام، والكشف عنها.

يناقش هذا التقرير عمليات الرقابة والمحاسبة التي قامت بها الإدارة على الممتلكات الحكومية التي تم شراؤها بأموال الصندوق، كما يُعيّن هواجسنا بالنسبة لتلك الرقابة والعمليات.

**الأهداف والنطاق والمنهجية.** كان هدف هذا التدقيق تحديد ما إذا كانت الرقابة على المعدات/التجهيزات التي اشتراها المقاولون الأمنيون قد تمّ وضعها، وتطبيقها، وكانت فعالة. وبالتحديد، اقترحنا فحص عقود مختارة لتحديد ما إذا كانت الاحتياجات لشراء المعدات صحيحة ومدعومة بصورة كافية، وتمت الموافقة عليها بالصورة المناسبة، وما إذا جرى تحديد وجود المعدات وتم الحفاظ عليها. خلال مجرى تدقيقنا، ضيقنا نطاق التدقيق للتركيز على المحاسبة عن المسؤولية بالنسبة للممتلكات. علاوة على ذلك، وجدنا أننا غير قادرين على التعامل بالكامل مع أهداف المحاسبة عن المسؤولية بالنسبة للممتلكات لأن المنظمات المسؤولة عن إدارة الممتلكات كانت عاجزة عن تقديم الجردات الموثقة الكافية للمعدات الحكومية. لقد أجرينا هذا التدقيق ابتداء من شهر نيسان/إبريل وحتى نهاية شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وفقاً لمعايير التدقيق الحكومية المقبولة بوجه عام.

قمنا بمراجعة تسعة عقود حصلنا عليها من القيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان (JCC-I/A)، بغداد، العراق، لتحديد ما هي الرقابة، إن كانت هناك رقابة، التي توفرها العقود على المعدات المذكورة بموجب تلك العقود (أنظر المرفق). شملت العقود التسعة التي راجعناها عقود إنشاءات وعقود خدمات أمنية تقدر بأكثر من ٦٦١ مليون دولار.

لقد تحققنا من أن مكتب المشاريع والعقود (PCO) قد أقام إجراءات تعاقد تتعلق بالممتلكات الحكومية في تموز/يوليو ٢٠٠٤. إضافة إلى ذلك، حدّدنا أن مدير الممتلكات الحكومية في القيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان شدّد على الحاجة إلى تطبيق تلك الإجراءات في كتب وجهها إلى القادة التعاقديين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

**هواجس التدقيق.** كانت هواجسنا: (١) أن بعض العقود التي راجعناها لم تشمل شروط الرقابة المطلوبة المتعلقة بالممتلكات الحكومية؛ و(٢) أن معايير الإجراءات التي طبقتها إدارة الممتلكات لدى مكتب المشاريع والعقود قد لا تكون قد أتت بصورة ثابتة؛ و (٣) أن مديري الممتلكات الحكومية المكلفين مراقبة التقيّد للعقود لم يطبقوا دائماً وبصورة كافية إجراءات إدارة الممتلكات.

**الرقابة المطلوبة على الممتلكات الحكومية.** من أصل العقود التسعة التي راجعناها، لم تشمل سبعة منها، أي من، أو جميع، الشروط المفروضة في القانون الفدرالي للمشتريات (FAR) وملحق قانون المشتريات الفدرالية الدفاعية (DFARS).

**شروط القانون الفدرالي للمشتريات (FAR).** القانون الفدرالي للمشتريات، الجزء 54

، الذي يحمل عنوان الممتلكات الحكومية، يفرض سياسات وإجراءات تزويد المقاولين بالممتلكات الحكومية، وكيفية استخدام وإدارة المقاولين للممتلكات الحكومية، ووضع التقارير، وإعادة التوزيع، والتصرف بجردات موجودات المقاولين. شروط القانون الفدرالي للمشتريات 405.106 الخاصة بالممتلكات الحكومية تفرض على ضابط العقود إدخال البند 52.245-2 من القانون الفدرالي للمشتريات، المتعلق بالممتلكات الحكومية (عقود الأسعار الثابتة)، في استدرج عروض الأسعار وفي العقود التي تنطوي على عقد سعر ثابت، وعليه ان يدخل البند 52.245-5 من القانون الفدرالي للمشتريات المتعلق بالممتلكات الحكومية (عقود تعويض الكلفة، والوقت -المعدات، والعمل-الساعات)، في استدرج عروض الأسعار والعقود التي تنطوي على عقود تعويض الكلفة، أو الوقت-المعدات، أو العمل-الساعات. من أصل العقود التسعة التي راجعناها، لم تشمل ثلاثة منها اما البند 52.245-2 أو البند 52.245-5 من القانون الفدرالي للمشتريات.

**ملحق قانون المشتريات الفدرالية الدفاعية.** ينص البند 7001-245.252 من ملحق

قانون المشتريات الفدرالية الدفاعية (DFARS) انه على المقاول تقديم تقرير محاسبي سنوي عن جميع ممتلكات وزارة الدفاع المسؤول عنها بموجب العقد، مؤلف من نسختين، إلى مدير الممتلكات الحكومية المختص، بتاريخ لا يتعدى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. ينص البند أيضاً على ان المقاول مسؤول عن الإبلاغ عن جميع الممتلكات الحكومية المزودة بموجب العقد، بما في ذلك المعدات التي لدى مقاول الباطن وفي الأماكن البديلة. من أصل العقود التسعة، كان من المفروض ان تشمل سبعة منها البند 245.252.7001 لملحق قانون المشتريات الفدرالية الدفاعية<sup>٢</sup>.

**الإجراءات التشغيلية القياسية لمكتب المشاريع والعقود.** في تموز/يوليو ٢٠٠٤، أنشأ مكتب المشاريع والعقود إجراءات قياسية لإدارة الممتلكات تحت عنوان إدارة الممتلكات الحكومية التي اشتراها المقاول. هذه الإجراءات القياسية وضعت للمكتب الإرشادات (وكذلك لمقاوليه ولمقاولي الباطن) المتعلقة بإدارة الممتلكات الحكومية التي اشتراها المقاول. طبقت هذه

<sup>١</sup> العقود W911S0-04-A-0002، أمر المهمة ١؛ W911S0-04-A-0003، أمر المهمة ٣؛ و W914NS-04-D-0022، أمر المهمة ٢.

<sup>٢</sup> العقود DABV01-04-D-0014، أمر المهمة ٣؛ W911S0-04-A-0002، أمر المهمة ١؛ W911S0-04-A-0003، أمر المهمة ٣؛ W911S0-04-C-0003، W914NS-04-D-0006، أمر المهمة ١٢؛ و W914NS-04-D-0022، أمر المهمة ٢.

الإجراءات على جميع المقاولين الذين اشتروا وأداروا الممتلكات العقارية والشخصية بالنيابة عن مكتب المشاريع والعقود، وقدمت لهم الإرشادات حول أدوارهم ومسؤولياتهم كما هي مُحدّدة في الجزء الثانوي 45.5 من القانون الفدرالي للمشتريات (FAR)، الذي يحمل عنوان إدارة الممتلكات الحكومية التي في عهدة المقاولين. لم يكن ضباط العقود ولا مدير الممتلكات الحكومية في وكالة إدارة العقود الدفاعية (DCMA) الذين أجرينا مقابلات معهم خلال التدقيق على علم بالإجراءات التشغيلية القياسية لإدارة الممتلكات الحكومية في مكتب المشاريع والعقود.

**مديرو الممتلكات الحكومية.** تحققنا من أن مديري الممتلكات الحكومية المكلفين بالعقود التسعة الذين أجرينا مقابلات معهم لم يتبعوا دائماً بصورة كافية إجراءات إدارة الممتلكات. كانت مسؤوليات إدارة الممتلكات موزعة بين القيادة المشتركة للعقود في العراق / أفغانستان (JCC-I/A)، ووكالة إدارة العقود الدفاعية (DCMA) وفرقة الخليج الإقليمية (GRD) لسلاح المهندسين في الجيش الأميركي. لم تكن مسؤولية إدارة الممتلكات موزعة بصورة واضحة بين المنظمات الثلاث، وفي بعض الحالات، لم يكن مديرو الممتلكات على علم بالعقود التي كانوا مسؤولين عنها.

**مدير الممتلكات الحكومية في القيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان.** كان مدير الممتلكات الحكومية في القيادة المشتركة للعقود في العراق / أفغانستان، مسؤولاً عن عقود جميع الممتلكات الحكومية التي اشتراها المقاولون والتي تم التعاقد بشأنها بالنيابة عن مكتب المشاريع والعقود. من أصل العقود التسعة التي راجعناها، كانت أربعة منها قد عهدت إلى مدير الممتلكات الحكومية في القيادة المشتركة للعقود في العراق / أفغانستان، وقد قام المدير بالزيارات الداعمة للممتلكات الحكومية لعقدين من أصل الأربعة عقود (أنظر المرفق). بالنسبة للعقدين الآخرين، لم يتم ضباط العقود بإبلاغ متطلبات شروط إدارة الممتلكات بصورة مناسبة إلى مدير الممتلكات الحكومية في القيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان، وبالتالي لم يطبق هذا الأخير الإجراءات الخاصة بإدارة الممتلكات على العقود.

**زيارات فريق المساعدة للممتلكات الحكومية.** أمّن مدير الممتلكات الحكومية في القيادة المشتركة للعقود زيارات فريق المساعدة للممتلكات الحكومية بالنسبة لعقدين في نيسان/إبريل وتموز/يوليو ٢٠٠٥<sup>٣</sup>. قام مدير الممتلكات الحكومية في القيادة المشتركة للعقود

<sup>3</sup> العقدان W9126G-04-D-0001، أمر المهمة ١٦؛ و W9126G-04-D-0002، أمر المهمة ١٠.

بالزيارات برفقة المستشار الفني لإدارة الممتلكات في القيادة. كان المستشار الفني لإدارة الممتلكات أيضاً مساعد مدير المشاريع للممتلكات الحكومية في فرقة الخليج الإقليمية (GRD) وقد نُقل إلى القيادة المشتركة للعقود لتزويد مدير الممتلكات الحكومية في القيادة بالاستشارات الفنية حول إدارة الممتلكات.

كان الغرض من زيارات فريق المساعدة للممتلكات الحكومية مراجعة مدى تطبيق إجراءات المقاولين التي تتعلق بالعناية، وبالرعاية والمراقبة للممتلكات الحكومية. خلال الزيارات، قام مدير الممتلكات الحكومية في القيادة المشتركة للعقود، والمستشار الفني لإدارة الممتلكات، بتقديم عرض موجز للمعلومات إلى المقاولين في المجالات الوظيفية الخمسة عشرة لمسؤولية إدارة الممتلكات الحكومية. كان من المفترض إتمام جدولة التدقيقات الخاصة بالممتلكات بكاملها للمقاولين في فترة تتراوح بين ٩٠ و ١٢٠ يوماً بعد زيارة فريق المساعدة للممتلكات الحكومية.

**إدارة الممتلكات.** مدير الممتلكات الحكومية في القيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان لم يقم بإدارة الممتلكات الحكومية بالنسبة لعقدين.<sup>٤</sup> كان أحد العقدين ينص على وجوب ان تصبح المعدات المشتراة ملكاً لسلطة الائتلاف المؤقتة عند إنجاز العقد.<sup>٥</sup> تم إنجاز العقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، لكن الممتلكات الحكومية المقدرة بـ ٥٣٠،٤٥٠ دولاراً لم تسترجع.

**مدير الممتلكات الحكومية في وكالة إدارة العقود الدفاعية.** كانت لمدير الممتلكات الحكومية في وكالة إدارة العقود الدفاعية سلطة الموافقة على عمليات إدارة الممتلكات بالنيابة عن ضابط العقود في ما يخص الإشراف على رقابة المقاولين على الممتلكات الحكومية. من أصل العقود التسعة التي راجعناها، كان إثنان قد عهد أمرهما إلى مديرة الممتلكات الحكومية في وكالة إدارة العقود الدفاعية (أنظر المرفق). فقد طبقت المديرة نظام تدقيق للممتلكات على عقد شمل ممتلكات حكومية مقدرة بحوالي ٢٤,٥ مليون دولاراً.<sup>٦</sup> وقد أعطت نظام الممتلكات درجة مرضية مشروطة. لم تطبق أية إجراءات خاصة بإدارة الممتلكات على العقد الثاني

<sup>٤</sup> العقدان W911S0-04-A-0002، أمر المهمة ١، و W911S0-04-A-0003، أمر المهمة ٩.

<sup>٥</sup> العقد W911S0-04-A-0002، أمر المهمة ١.

<sup>٦</sup> العقد W911S0-04-C-0003.

الذي شمل ممتلكات حكومية تقدر بحوالي ٩ ملايين دولار<sup>٧</sup>. كان مدير الممتلكات الحكومية في وكالة إدارة العقود الدفاعية يخطط لمراجعة الممتلكات لهذا العقد في آب/أغسطس ٢٠٠٥.

**مدير الممتلكات الحكومية في فرقة الخليج الإقليمية.** من أصل العقود التسعة التي راجعناها، كانت هناك ثلاثة عقود عهد أمرها إلى فرقة الخليج الإقليمية (أنظر المرفق)<sup>٨</sup>. غير أن فرقة الخليج الإقليمية لم تعين مديراً للممتلكات الحكومية ولم تطبق أية إجراءات محاسبية على الممتلكات الحكومية بالنسبة للعقود الثلاثة التي شملت ممتلكات حكومية مقدرة بحوالي ٣٤،٦ مليون دولار. الضباط السابقون لإدارة العقود في فرقة الخليج الإقليمية الذين أجرينا مقابلات معهم أعلنوا أنهم لم يطبقوا أية إجراءات لإدارة الممتلكات لأنهم لم يخولوا سلطة القيام بذلك. وقال ضباط العقود في القيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان أنهم لم يعطوا الصلاحيات لضباط العقود الإداريين في فرقة الخليج الإقليمية لأنه لم يكن هناك موظفون مؤهلون يمكن أن تُعهد إليهم المسؤولية. الدليل الوحيد على إجراءات إدارة الممتلكات كانت زيارات فريق المساعدة للممتلكات الحكومية التي قام بها مدير الممتلكات الحكومية في القيادة المشتركة للعقود والمستشار الفني لإدارة الممتلكات التابع للقيادة المشتركة إلى عقدين من أصل العقود الثلاثة.

**الإجراءات.** نعتزم/نخطط لمعالجة مجمل قضايا المحاسبة الخاصة بالممتلكات التابعة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في سلسلة من التدقيقات المقبلة. لقد قدمنا عرضاً موجزاً للمعلومات إلى القيادات المعنية. لم تقدم أية توصيات، ولذا لم تكن هناك ضرورة لرد خطي على هذا التقرير. اننا نقدم هذه المعلومات كي تتمكن الوكالات المعنية من اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحسين المحاسبة بالنسبة للممتلكات التي تملكها الحكومة.

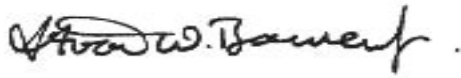
<sup>7</sup> العقد DABV01-04-D-0014، أمر المهمة ٣.

<sup>8</sup> العقدان W914NS-04-D-0006، أمر المهمة ١٢؛ W914NS0-04-D-0008، أمر المهمة ٢؛ و W914NS-

04-D-0022، أمر المهمة ٢.

اننا نقدر حسن معاملة الموظفين. للمزيد من المعلومات حول هذا التقرير، الرجاء الاتصال  
بالسيد جيمس أ. كاريرا على الرقم 343-8817 (703)، أو على  
[james.carrera@iraq.centcom.mil](mailto:james.carrera@iraq.centcom.mil) أو بالسيدة إميلي ج. رتيشاردس على الرقم 343- (703)  
4141 أو على [emily.Richards@iraq.centcom.mil](mailto:emily.Richards@iraq.centcom.mil)

ستيوارت دبليو بووين جونيور



المفتش العام

مرفق:

كما هو مذكور

## مرفق

### العقود التي تمت مراجعتها

قمنا بمراجعة تسعة عقود حصلنا عليها من القيادة المشتركة للعقود - العراق/أفغانستان لتحديد/لتعيين الرقابة التي أُجريت على المعدات التي تم شراؤها بموجب تلك العقود. هذه العقود مذكورة في القائمة أدناه حسب التسلسل الزمني الفعلي للعقود.

رقم العقد وأمر المهمة (TO)	التاريخ الفعلي للعقد	النطاق العام للعمل *	المنظمة المسؤولة عن إدارة الممتلكات	قيمة العقد
W911S0-04-A-0002, TO 1	٢٠٠٣/١٢/٣٠	توفير الأمن لفرق المحافظة والمُنسقين الإقليميين في ١٨ ولاية عراقية	JCC-I/A	\$٣,٥٩٠,١٣٧
W914NS0-04-D-0008, TO 2	٢٠٠٤/٤/٢١	محطة معالجة المياه في أربيل	GRD	١٢٥,٣٦٧,٦٨٠
W914NS-04-D-0022, TO 2	٢٠٠٤/٤/٢١	مشروع بناء للمياه في الناصرية	GRD	١٧٢,٣٨٩,٣٢٠
W911S0-04-C-0003	٢٠٠٤/٥/٢٥	خدمات الدعم الأمني لإعادة الإعمار	DCMA	١٦٨,٠٩٩,٠٢٧
W9126G-04-D-0001, TO 16	٢٠٠٤/٦/٧	التكاليف الأمنية المرتبطة بترميم البنية التحتية للنفط في جنوب العراق	JCC-I/A	٤٨,٠٤٣,٩٤١
W9126G-04-D-0002, TO 10	٢٠٠٤/٦/١٧	التكاليف الأمنية المرتبطة بترميم البنية التحتية للنفط في شمال العراق	JCC-I/A	٢٤,٩٦٨,٨٨٧
DABV01-04-D-0014, TO 3	٢٠٠٤/٦/١٧	قوافل النقل والقوافل الأمنية	DCMA	٤٦,٤١٥,٤٤٢
W911S0-04-A-0003, TO 9	٢٠٠٤/٦/٣٠	مفرزات الأمن الشخصي لكبير مستشاري وزير الداخلية	JCC-I/A	٣,٦٠٠,٠٠٠
W914NS-04-D-0006, TO 12	٢٠٠٤/١٠/٢٠	بناء ٦٠ مركزاً للعناية الصحية الأولية في جنوب العراق	GRD	٦٩,٠٢١,٢٦٩
المجموع				٦٦١,٤٩٥,٧٠٣ \$

\* وصف نطاق العمل قد لا يكون شاملاً